

التَّعْوِيضُ عَنْ نَقْلِ الْحَرَكَةِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
أَحْكَامُهُ وَأَفَاضُهُ

سلطان بن عواض العوفي
أستاذ مساعد في كلية اللغة العربية
بالجامعة الإسلامية، قسم اللُّغويات

ملخص البحث

يتناول هذا البحث مسألة (التَّعْوِيزُ عَن نَقْلِ الحَرَكَةِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ)، وهي مسألة نادرة في علم الصَّرْفِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ .

وقد جاء البحث في فصلين، سبقتهما مقدِّمة وتمهيد وتلتهما خاتمة، وعناوين فصلي البحث كما يلي: الأول: أحكام التَّعْوِيزِ عَن نَقْلِ الحَرَكَةِ، والثاني: الألفاظ التي وقع فيها التعويض عن نقل الحركة .

وأهم نتائج البحث تتمثل في أنَّ التَّعْوِيزِ عَن نَقْلِ الحَرَكَةِ واقع في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ فَقَطْ عِنْدَ جَمْهُورِ العُلَمَاءِ، هي: أَسْطَاعَ، وَأَهْرَاقَ، وَأَهْرَاحَ، وهو تعويض عن تغيير وقع في الكلمة، وهذا التعويض مغاير لما هو الأكثر في أحكام التعويض في اللُّغَةِ، الذي يكون عن الحرف المحذوف .

وقد وقع التَّعْوِيزِ عَن نَقْلِ الحَرَكَةِ بِحَرْفَيْنِ، هما السِّينُ والهاءُ، ولطبيعة الكلمة واستعمالاتها الأخرى أثر في تحديد الحرف الزائد للتعويض في الكلمات .

الحمد لله الذي شَرَّفَ الْعَرَبِيَّةَ بِأَنْ أَنْزَلَ بِهَا أَفْضَلَ كِتَابِهِ، وَجَعَلَهَا لُغَةَ آخِرِ أَنْبِيَائِهِ وَرَسُولِهِ، مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَالَاهُ،
أَمَّا بَعْدُ :

فَهَذَا بَحْثٌ يَتَنَاوَلُ مَسْأَلَةً نَادِرَةً مِنْ مَسَائِلِ الصَّرْفِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَسَبَبُ نَدْرَتِهَا أَنَّهَا لَمْ تَأْتِ إِلَّا فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ، وَلَمْ تَطْرُدْ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ فِي نِظَائِرِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ، لِأَنَّ التَّعْوِيزَ فِيهَا تَعْوِيزٌ شَاذٌ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.

وَهِيَ كَلِمَاتٌ زِيدَتْ فِيهَا حُرُوفٌ عَلَى بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْأَحْرَفَ زَائِدَةٌ، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي تَوْجِيهِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَالتَّعْلِيلِ لَهَا. وَيَصِفُ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ التَّعْوِيزَ فِيهَا بِأَنَّهُ تَعْوِيزٌ عَنِ نَقْلِ الْحَرَكَةِ، وَقَدْ رَاعَيْتُ هَذَا الْوَصْفَ فِي الْعِنَانِ؛ وَإِنْ كَانَتْ هُنَاكَ آرَاءُ أُخْرَى كَمَا سَيُظْهِرُ فِي أَثْنَاءِ الْبَحْثِ، وَالِدَّاعِي لِدَلِّكَ -إِضَافَةً إِلَى مِرَاعَاةِ رَأْيِ الْجَمْهُورِ- أَنَّ هَذَا الْعِنَانِ حَسَبَ هَذَا الْوَصْفِ تَنَفَّرَ بِهِ مَسَائِلُ هَذَا الْبَحْثِ وَكَلِمَاتُهُ دُونَ غَيْرِهَا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

تَتَضَحُّ أَهْمِيَّةُ هَذَا الْبَحْثِ حِينَمَا نَطَّالِعُ بَعْضَ كُتُبِ اللُّغَةِ وَشُرُوحِ الْأَحَادِيثِ وَنَرَى فِيهَا صُورًا مِنَ التَّخْبِيطِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ الْعَيْنِيُّ فَقَالَ:
"وَقَدْ خَبَطَ بَعْضُهُمْ خِبَاطًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِعَدَمِ وَقُوفِهِمْ عَلَى قَوَاعِدِ عِلْمِ الصَّرْفِ" (١).

وَيَعُودُ الْخَلْطُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْعَيْنِيُّ فِي نَصِّهِ هَذَا إِلَى عَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ اللُّغَاتِ الْوَارِدَةِ فِي تِلْكَ الْأَلْفَاظِ بِسَبَبِ تَقَارُبِ صُورَتِهَا اللَّفْظِيَّةِ، فَيَخْلُطُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ (أَسْطَاعَ) وَ(اسْتَطَاعَ)، فَيَجْعَلُونَهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهَذَا -وَإِنْ كَانَ رَأْيُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ -خِلَافَ الرَّاجِحِ، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

وَمِنْ مَظَاهِرِ الْخَلْطِ الْيَوْمَ مَا نَجِدُهُ عِنْدَ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ لِكُتُبِ الثَّرَاثِ مِنْ عَدَمِ تَمْيِيزِ

(١) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ٣ / ٩١ .

ودقّة في رسم تلك الكلمات وفق مراد المؤلفين، بل يذكرون أحياناً عنهم ما يخالف ما صرّحوا به .

وأضرب لذلك مثلين، الأوّل ماورد في المطبوع من كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي، حيث أثبت المحقق الدكتور عبدالله بن عمر^(١) نصّ أبي علي كالتالي: "... وكما قالوا: أسطّاع، فحذفوا المقارب الأوّل لما لم يجز إدغامه في الثّاني"، وعلّق على ذلك في الحاشية قائلاً: "أصل (أسطّاع) عند سيبويه (أطّاع) ... وهي عند الفراء (استطّعت) على (افتعلت)، وحذفت التّاء تخفيفاً، ويبدو أنّ الفارسي يأخذ بقول الفراء"^(٢).

فالمحقّق - عفا الله عنّي وعنه - أخطأ في إثبات لفظ (اسطّاع) بقطع الهمزة، والصّواب أنّها همزة وصل، وأصله (استطّاع) ثم حذفت التّاء حينما تعذّر الإدغام لكون السّين ساكنة، وهذا ما يريده الفارسي، ولم يرد الحديث عن (أسطّاع) بقطع الهمزة. أمّا ما ذكره من أن الفارسي موافق للفراء، فهو وهم سببه خطؤه السّابق، والصحيح أنّ الفارسي موافق لسبويه في (أسطّاع) بهمزة القطع، وقد أتى ما يؤيد هذا في كتاب الإغفال بعد هذا الموضوع الذي نقل نصه فيه، وهو ما صرّح به في كتبه الأخرى، وسيأتي بيان ما يؤكّد ذلك في البحث^(٣).

والثّاني ما وقع في كتاب إعراب القراءات لابن خالويه، حيث أثبت المحقق الدكتور عبدالرحمن العثيمين - رحمه الله تعالى - نصّ ابن خالويه كما يلي: "وحكى أبو زيد وسيبويه: استطّاع يستطّيع، بمعنى: أطّاع يطّيع"^(٤)،

(١) من المناسب هنا شكر فضيلة الدكتور المحقّق على ما بذله من جهد في إخراج كتاب الإغفال، حيث كان ذلك العمل مميّزاً من جميع النّواحي، ولا يغض من ذلك مثل هذه الهفوة، فسبحان من تفردّ بالكمال .

(٢) الإغفال ٢ / ٢٨٦ .

(٣) ينظر ص ١٠، ١٧ من هذا البحث .

(٤) إعراب القراءات ١ / ٤٢٢ .

و(اسْتَطَاعَ) ليس من حكاية سيبويه، بل هو شائع الاستعمال في اللغة، وما حكاه هو: (أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ)، بقطع الهمزة مجرداً من التاء، وهذا مراد ابن خالويه، وسيظهر ذلك جلياً من خلال ما سيأتي.

وأكتفي بهذين الموضوعين كمثالين لما يقع في بعض الكتب المطبوعة^(١)، يؤكدان دقة هذه المسألة وصعوبة ما فيها.

ويتحدث العلماء عن تلك الكلمات في مواضع عدة، فسيبويه عرض لها عند حديثه عن التَّعْوِيزِ وأحكامه، وعرض لها في أحكام الزيادة، وعرض لها في التغييرات الشاذة غير المطردة^(٢)، والغالب عند العلماء الحديث عنها في أحكام الزيادة^(٣).

طالعت بعض الدراسات الحديثة المتعلقة بأحكام التَّعْوِيزِ في اللغة، لكن لم أجد من تحدّث عن مسألة التَّعْوِيزِ عن نقل الحركة، وكل ما يذكرونه من صور التَّعْوِيزِ إنما هو عن حذف حرف من حروف الكلمة.

وأشمل دراسة وجدتها في ذلك هي الحذف والتَّعْوِيزِ في اللهجات العربيَّة، من خلال معجم الصَّحاح للجوهري، للدكتور سلمان بن سالم السُّحيمي، واقتصر الحديث فيها على التعويض عن الحرف المحذوف، وهو المشهور في الصَّرف.

وهذا البحث سيوضح أحكام التَّعْوِيزِ عن نقل الحركة في اللغة العربيَّة، مكملاً ما بذله رجال وعلماء أجلاء قبلي، منتهجا المنهج الوصفي، وذلك بعرض هذه الظاهرة، والتَّعليل لها، وبيان آراء العلماء فيها، والتَّرجيح بين تلك الآراء، والتَّدليل لما يؤكده ما تمَّ ترجيحه.

(١) وقعت مثل هذه الأخطاء في كتب أخرى، ينظر: التَّعليقة ٥ / ٢١٧، وشرح الكتاب للصفار ٢ / ٣٨٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١ / ٢٥، ٤ / ٢٨٥، ٤٨٣.

(٣) ينظر: شرح الملوكي ص / ٢٠٦، والشَّافية ص / ٧٦، ٧٨، وشرحها للرضي ٢ / ٣٧٦، ٣٨٤.

وقد جعلت البحث في فصلين، سبقتهما مقدّمة وتمهيد وتلتهما خاتمة، وتفصيل ذلك كما يلي:

المقدّمة: تحدثت فيها عن أهمية البحث، والدراّسات السّابقة، وخطة البحث ومنهجه.

التّمهيد: وفيه عرضت بإيجاز إلى تعريف التّعويض وهل يشمل التّعريف ما عرضت له في هذا البحث؟

صلب البحث: وجعلته في فصلين:

الفصل الأوّل: أحكام التّعويض عن نقل الحركة:

وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل: كيفية وقوع التّعويض عن نقل الحركة.

المبحث الثّاني: حكم التّعويض عن نقل الحركة.

المبحث الثّالث: أحرف التّعويض عن نقل الحركة.

الفصل الثّاني: الألفاظ التي وقع فيها التّعويض عن نقل الحركة:

وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل: أسطاع.

المبحث الثّاني: أهراق.

المبحث الثّالث: أهراح.

- الخاتمة: وسطّرت فيها أبرز نتائج البحث وتوصياته.

ثم ذيلت البحث بقائمة المراجع.

أسأل الله تعالى أن أكون قد وفّقت في بيان أحكام هذه المسألة، وأن تكون

أعمالنا خالصة لوجهه الكريم سبحانه، وأن ينفع بها في رفعة هذه اللغة المجيدة، لغة

القرآن الكريم، وفي خدمة طلبة العلم وشدة المعرفة على مر العصور.

وصلّى الله وسلّم على نبيّ الهدى محمّد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن

اهتدى بهداه، والحمد لله ربّ العالمين.

التَّمهيد: تعريف التَّعْوِيز:

التَّعْوِيزُ فِي اللُّغَةِ: مَصْدَرٌ مِنْ عَوَّضَ، تَقُولُ: عَوَّضْتُ فَلَانًا، إِذَا أَعْطَيْتَهُ بَدَلَ مَا ذَهَبَ مِنْهُ، وَالاسْمُ العَوَّضُ وَهُوَ البَدَلُ (١).

والتَّعْوِيزُ فِي اصْطِلَاحِ العُلَمَاءِ: إِقَامَةُ حَرْفٍ مَقَامَ حَرْفٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ (٢).
وَيَلْحَظُ أَنَّ العُلَمَاءَ حَصَرُوا التَّعْوِيزَ فِي أَنَّهُ عَنِ الحَرْفِ المَحذُوفِ فَقَطْ، وَالكَلِمَاتِ الَّتِي سَيَعْرُضُ لَهَا فِي هَذَا البَحْثِ حَصَلَ التَّعْوِيزُ فِيهَا عَنِ مَجْرَدِ نَقْلِ الحَرَكَةِ فِي رَأْيِ الجُمهُورِ، وَقَدْ عَرَضَ لَهَا كَثِيرٌ مِمَّنْ وَصَفَ التَّعْوِيزَ وَعَرَّفَهُ وَفَقَّ مَا تَقَدَّمَ، وَالعَذْرُ لَهُمْ أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ وَالوَصْفَ الَّذِي يذَكُرُونَهُ إِنَّمَا هُوَ لِلأَعْمِ الأَغْلَبِ فِي التَّعْوِيزِ أَمَّا هَذِهِ الأَلْفَاظُ فَهِيَ شَاذَةٌ فِي هَذَا الحُكْمِ، وَلَمْ تَطْرُدْ أَحْكَامُهَا فِي نِظَائِهَا.

أَمَّا تَقْيِيدُ التَّعْوِيزِ بِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الحَرْفِ المَحذُوفِ فَلأَجْلِ أَنْ يَفْرُقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ البَدَلِ، فَالبَدَلُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الحَرْفِ المَبْدَلِ مِنْهُ، كَالهَاءِ فِي (هَرَأَقَ)، بَدَلًا مِنَ الهَمْزَةِ.

(١) يَنْظُرُ: مَادَةٌ (عَوَّضَ) فِي الصَّحَاحِ ٢ / ٩١٨، وَاللِّسَانِ ٩ / ٤٧٤، وَالقَامُوسُ ٢ / ٤٩٧،

(٢) يَنْظُرُ: الخِصَائِصُ ٢ / ٢٨٥، وَشَرْحُ المِفْصَلِ لِابْنِ يَعْيشَ ١٠ / ٧، وَالحِذْفُ وَالتَّعْوِيزُ فِي اللُّهْجَاتِ العَرَبِيَّةِ

الفصل الأول: أحكام التعويض عن نقل الحركة:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: كيفية وقوع التعويض عن نقل الحركة:

ورد القول بوقوع التعويض عن نقل الحركة في ثلاثة أفعال في اللغة العربية،

هي: (أَسْطَاعٌ^(١)، وَأَهْرَاقٌ^(٢)، وَأَهْرَاحٌ^(٣)).

وهذه الأفعال اتفقت في أنها أفعال ثلاثية الأصول، معتلة العين، وحرف العلة

في الجميع واو^(٤)، ووقع التعويض بزيادة حرف صحيح ساكن قبل الفاء عند

صياغتها على وزن (أَفْعَلٌ) بزيادة الهمزة للتعدية، وسبق ذلك إعلال بالنقل على

نحو ماوقع في (أَقَامَ)، حيث نقلت حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح

قبله، ثم تلاه إعلال بالقلب حيث قلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله،

ومن قال بوقوع التعويض على نحو ماتقدّم بيانه سيبويه^(٥)، وعنه اشتهر^(٦).

(١) أَسْطَاعٌ: بمعنى (أَطَاعَ)، أي انقاد له، وليست من الاستطاعة بمعنى القدرة على الشيء، وسيأتي تحرير

الخلاف في معناها. ينظر: ص / ١٧، من هذا البحث، المبحث الأول من الفصل الثاني.

(٢) أَهْرَاقٌ: بمعنى صبّ السماء وأساله، مثل: أَرَأَيْتَ، ينظر مادة (هرق) في اللسان ١٥ / ٧٨، وتاج

العروس ٢٧ / ١٠.

(٣) أَهْرَاحٌ: بمعنى ساق ماشيته إلى المُرَّاحِ آخر النهار. ينظر: المحيط في اللغة ٢ / ٣٣١، واللسان (روح)

٥ / ٣٦٢، وتاج العروس (روح) ٦ / ٤١٩.

(٤) يرى ابن السُّرَّاجِ ومن وافقه أن العين في (أَهْرَاقٌ) و(أَرَأَيْتَ) ياء، ينظر: الأصول ٢ / ٢٧٤، والصَّحاح

(هرق) ٤ / ١٢٩٠، والرَّاجِحُ أنها واو. ينظر: اللسان (هرق) ١٥ / ٧٩، وتاج العروس (هرق) ٢٧ /

١٣.

(٥) ينظر: الكتاب ١ / ٢٥، ٤ / ٢٨٥، ٤٨٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣ / ٣١٢، والانتصار ص / ٢٧٠، والتعليقة ٥ / ٢١٦، وسر الصناعة ١ / ١٩٩،

والنكت ١ / ١٣١، وشرح الكتاب للصفار ٢ / ٣٨٤، وشرح المفصل ١٠ / ٦، ١٥٤، وشرح الملوكي

ص / ٢٠٧، والممتع ١ / ٢٢٤، وشرح الشافية ٢ / ٣٧٩، واللسان (طوع) ٨ / ٢٢١، والمساعد ٤ /

٥٥.

ووافقهُ الأَخْفَشُ، وَالزَّجَّاجُ، وَابْنُ السَّرَّاجِ، وَالْفَارَسِيُّ، وَابْنُ جَنِّي (١)، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ (٢).

وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فِي إِيرَادِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ، فَجَمِيعُهُمْ أوردَ اللَّفْظَ الْأَوَّلَ مِنْهَا وَهُوَ (أَسْطَاعَ)، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ ذَكَرَ اثْنَيْنِ مُضِيْفًا (أَهْرَاقَ)، بَلْ يَنْصُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى عَدَمِ وَرُودِهِ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ (٣)، وَقَلِيلٌ مِنْهُمْ مِنْ ذَكَرِ الْفَعْلَ الثَّلَاثَ (أَهْرَاحَ)، وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ بَيَانٌ لِدَلَالَةِ عِنْدَ تَنَاوُلِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ وَالتَّفْصِيلِ فِيهَا فِي الْمَبْحَثِ التَّالِي. وَالتَّعْوِيزُ فِي الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ إِنَّمَا هُوَ عَنْ نَقْلِ الْحَرَكَةِ مِنْ حَرْفِ الْعِلَّةِ إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَهُ، يَقُولُ سَيَبُوه: " وَقَوْلُهُمْ: (أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ) وَإِنَّمَا هُوَ: (أَطَاعَ يُطِيعُ)، زَادُوا السَّيْنَ عَوِضًا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ مِنْ (أَفْعَلَ) " (٤).

وَاعْتَرَضَ الَّذِينَ خَالَفُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّ حَرَكَةَ الْعَيْنِ بَاقِيَةٌ فِي الْكَلِمَةِ لَمْ تَحْذَفْ، وَالتَّعْوِيزُ إِنَّمَا يَكُونُ عَنِ الْمَحْذُوفِ، كَمَا فِي نَحْوِ: إِقَامَةٌ، وَاسْتِقَامَةٌ، وَقَوْلُهُمْ فِي التَّصْغِيرِ: سَفِيرِيحُ، فِي تَصْغِيرِ نَحْوِ: سَفَرَجَلُ، وَيُرُونَ أَنَّ الْحُرُوفَ زَائِدَةَ لِغَيْرِ التَّعْوِيزِ، وَنُقِلَ هَذَا عَنِ الْمَبْرَدِ (٥).

(١) يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلأَخْفَشِ ٢ / ٤٣٣-٤٣٤، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَّاجِ ٣ / ٣١٢، وَالْأَصُولُ ٣ / ٢٢٩، ٤٣٢، وَالتَّعْلِيْقَةُ لِلْفَارَسِيِّ ٥ / ٢١٦، وَالتَّكْمِلَةُ لِلْفَارَسِيِّ ص / ٥٦٠، وَالْإِغْفَالُ لِلْفَارَسِيِّ ١ / ١٠٩، ٢ / ٣٤٠، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ لِابْنِ جَنِّي ١ / ٢٠٠-٢٠٢.

(٢) يَنْظُرُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٢ / ٤٧٤، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ ٢ / ١٢٧، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ وَعِلْمُهَا ١ / ٤٢٢، وَالصُّحُوحُ (طُوعَ) ٣ / ١٠٤٢، وَ(هَرَقَ) ٤ / ١٢٩٠، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ص / ٢٨١، وَالنَّكَتُ ١ / ١٣٢، وَاللِّبَابُ ٢ / ٢٧٧، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠ / ٦، وَشَرْحُ الْمُلُوكِيِّ ص / ٢٠٦، وَالْمَمْتَعُ ١ / ٢٢٤، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢ / ٣٨٠، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١ / ٢١٨، وَالْمَسَاعِدُ ٤ / ٥٥.

(٣) مِمَّنْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ السِّرَافِيُّ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ ١ / ١٨٤، وَالرُّضِّي فِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ ٢ / ٣٨٤.

(٤) الْكِتَابُ ١ / ٢٥.

(٥) لَمْ أَجِدْ مَا يُوَكِّدُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْمَبْرَدِ الْمَطْبُوعَةِ، وَيَنْظُرُ فِي هَذَا النُّقْلِ عَنْهُ: الْإِنْتِصَارُ ص / ٢٧٠، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ١ / ١٩٩، وَاللِّبَابُ ٢ / ٢٧٨، وَشَرْحُ الْكِتَابِ لِلصَّفَّارِ ٢ / ٢٨٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠ / ٦، وَشَرْحُ الْمُلُوكِيِّ ص / ٢٠٧، وَالْمَمْتَعُ ١ / ٢٢٤، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢ / ٣٨٠.

وأجيب عن هذا الاعتراض بأن سبب التعويض ليس مجرد النقل، بل سببه الوهن والضعف الذي لحق تلك الكلمات بسبب نقل الحركة عن العين المعتلة، وذلك حين تحذف العين في بعض التصاريف، في نحو: لم يُطِعْ، وأطعتُ، وأطعُ، ولم يُرِقْ، وأرقتُ، وأرق، ولم يُرِحْ، وأرحتُ، وأرحُ.

وقد يحمل عليه قول سيبويه في أثناء حديثه عن (أهراقَ): "وأما الذين قالوا: (أهَرقتُ) فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إيَّها" (١).

لكن هذا التأويل لرأي سيبويه غير مستقيم، لأنَّ التعويض لم يقع في صيغة الأفعال في حال الوهن والضعف الذي ذكره عند استعمال المضارع منها مجزوماً أو عند الأمر، بل وقع في الكلمات في حال كونها على (أفعلَ) الماضي، فالعلة في صيغة والتعويض ملتزم به في جميع الصيغ، والتعويض إنما يكون في الصيغة حال ورود التغيير فيها، فهم يقولون في جمع (زنديق): زناديق، فإذا حذفوا المدة قبل الآخر عوضوا وقالوا: زنادقة.

وأيضاً على هذا التأويل جمع بين العوض والمعوض عنه في: أسطاعَ، وأهراقَ، وأهراحَ.

ولا يمكن إلا أن يقال إنَّ التعويض عند سيبويه عن نقل الحركة، وأنه يقصد ذلك قصداً، وعبارته السابقة تحتل ذلك، بأن يقال: إنه يقصد أنها عوض عن نقل الحركة إذا لم تحذف العين، وإذا حذفت العين فهي عوض عنها.

يؤيد هذا الفهم ما ذكره ابن عصفور في كلام جميل طويل أنقله بنصه لأهميته، حيث قال: "والذي ذهب إليه سيبويه صحيح؛ وذلك أن العين لما سكنت توهنت لسكونها، وتهيأت للحذف عن سكون اللام، وذلك في نحو: لم يُطِعْ، وأطعُ، وأطعتُ، ففي هذا كله قد حذفت العين لالتقاء الساكنين، ولو كانت العين

متحرّكة لم تحذف، بل كنت تقول: لم يُطْوِع، وأَطْوِعُ، وأَطْوَعْتُ، فزيدت السّين لتكون عوضاً من العين متى حذفت، وأما قبل حذف العين فليست بعوض، بل هي زائدة، فلذلك ينبغي أن يجعل (أَسْطَاعَ) من قبيل ما زيدت فيه السّين بالنظر إليه قبل الحذف، ومن جعل (أَسْطَاعَ) من قبيل ما السّين فيه عوض فبالنظر إلى الحذف.

وكذلك الأمر في (أَهْرَاقَ) و(أَهْرَاحَ)، أعني من أنه يسوغ أن توردا في العوض بالنظر إليهما بعد الحذف، وفي الزيادة بالنظر إليهما قبل الحذف.

فإن قيل: فإن سبويه قد جعل السّين عوضاً من ذهاب حركة العين لا كما ذهب إليه من أنها عوض متى ذهبت العين، فالجواب عن ذلك شيان:

أحدهما: أنه يمكن أن يكون أراد بقوله: (من ذهاب حركة)، أي زادوا من أجل ذهاب حركة العين، لأن زيادة السّين - لتكون مُعَدَّةً للعوضيّة - إنما كان من أجل ذهاب حركة العين، لأن ذهاب حركة العين هو الذي أوجب حذف العين عند سكون اللام.

والآخر: أن يكون جعل السّين عوضاً من ذهاب حركة العين - وإن كانت إنما هي عوض من العين في بعض المواضع - لأن السّبب في حذف العين إنما هو ذهاب الحركة، فأقام السّبب مقام المُسَبَّب، وإقامة السّبب مقام المُسَبَّب كثير جداً^(١).

لكن الذي يظهر من كلام سبويه أن السّين والهاء عوض في جميع الحالات، وليست عوضاً في حالة وزائدة في حالة كما يرى ابن عصفور، ورأي سبويه هو الأرجح حتى تكونا لغرض واحد.

وقبل ذلك حمل السّيرافي كلام سبويه على هذا المعنى، في قوله: "والجواب عن سبويه، أنه أراد جعلوا السّين عوضاً من ذهاب حركة العين من العين، والحركة

(١) المتع في التصريف ١ / ٢٢٤-٢٢٦.

قد ذهبت منها وإن وجدت في غيرها، فكأن تحصيله أنهم جعلوا السين عوضاً عن نقل الحركة" (١).

ومن هذا العرض يتضح اتفاق القولين السابقين على أن السين والهاء زائدتان في بناء (أفعل)، لكن الاختلاف في غرض تلك الزيادة (٢)، ولا أثر لهذا الاختلاف في معنى تلك الأفعال، فهو اختلاف في شيء مفترض، يسعى أصحاب كل قول إلى أن يكون تقديرهم وافترضهم موافقاً لنظائر وأقيسة الأحكام المطردة، لذا فالقولان متقاربان إلى درجة يصعب التّرجيح بينهما، فكل قول له وجه، وفيه ما يقدر فيه ويضعفه.

فالقول الأوّل وهو قول سيبويه والجمهور بأنّ تلك الزيادة للتّعويض يمكن أن يرد عليه - إضافة إلى ما تقدّم بأن يقال: إنّ مثل ذلك التّعويض غير مطرد في نظائر تلك الأفعال التي هي مثلها في كونها معتلة العين، ومن ذلك: أقام، وأناب، وقد يقال: لم يُقِم، ولم يُنِب.

والجواب عندهم أنّهم يرون أنّه تعويض شاذ وغير مطرد، لكن ما ذكره من تعليل لهذا الشاذ النادر، وقد يعلل للشيء النادر بعلة توضح المقصود منه وإن لم يكن مطرداً، كالتعليل للتصحيح في نحو: استحوذ، مما جاء خارجاً عن القياس.

أمّا القول الثّاني وهو قول المبرّد ومن وافقه بأنّ تلك الزيادة لغير التّعويض يمكن أن يرد بأن يقال: لانرى هذه الزيادة إلا في الأفعال التي حصل في إعلال بالنقل كما تقدّم، ولو كانت الزيادة لغير التّعويض ولم يراع فيها ذلك التغيير الواقع في تلك الأفعال لوجدناها في مقابلها مما لم يحدث فيها تغيير، نحو: أكرم، وأحسن، من غير المعتل، لكن لم يأت شيء من ذلك.

(١) شرح كتاب سيبويه للسّيرافي ١ / ١٨٣.

(٢) ستأتي في الفصل الثّاني أقوال أخرى يرى فيها بعض العلماء أن بعض تلك الأفعال ليست على هذا الوزن.

ورغم صعوبة التَّرجيح بين القولين لما سبق أن أشير إليه من تقاربهما، وعدم تأثر المعنى أو الاستعمال فيهما، وهذه من الأمور التي يمكن أن يعتمد عليها في التَّرجيح فإن الأرجح في نظري القول الثاني؛ وذلك لأنَّ حمل تلك الأحرف في تلك الأفعال على الزيادة من غير تعويض أهون من حملها على التَّعويض، لأنَّ التَّعويض من شأنه الاطراد في نظائر اللفظ.

ويرجح هذا القول أيضاً أنه سُمِعَ في المصدر من (أَسْطَاعَ): إِسْطَاعَةَ، وفي (أَهْرَاقَ): إِهْرَاقَةَ^(١)، ووجه التَّرجيح بذلك أنَّ التَّاء في المصدر عوض عن العين المحذوفة، كما هي عوض في نحو: أَقَامَ إِقَامَةً، وَأَجَادَ إِجَادَةً، فإذا تعيَّن ذلك امتنع جعل السَّين أو الهاء للتَّعويض كذلك؛ حيث لم يثبت أن يكون التَّعويض في كلمة واحدة بحرفين، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: حكم التَّعويض عن نقل الحركة:

نصَّ العلماء على أنَّ هذا التَّعويض ليس بلازم، ودليل ذلك أنه لم يقع في نظائر تلك الأفعال، فلم يرد في نحو: أَقَامَ، وَأَعَادَ، وَأَعَانَ، وَأَقَالَ^(٢). وبهذا يُردُّ على من يعترض بأنَّ التَّعويض ليس بمطرود في نظائر تلك الأفعال، ويرى أنَّ ذلك يُضَعِفُ القول بالتَّعويض؛ لأنَّ القائلين بالتَّعويض يرون عدم اطراده، وحتى لو قلنا بأنها حروف زائدة لغير التَّعويض فالزيادة أيضاً ليست مطردة في نظائر تلك الأفعال.

المبحث الثالث: أحرف التَّعويض عن نقل الحركة:

وقع التَّعويض عن نقل الحركة بحرفين في الكلمات الثلاث التي حُملت عليه، والحرفان هما السَّين في (أَسْطَاعَ)، والهاء في (أَهْرَاقَ، وَأَهْرَاحَ).

(١) ينظر: مادة (هرق) في اللسان ١٥ / ٧٩، وتاج العروس ٢٧ / ١٣.

(٢) ينظر: الإغفال ٢ / ٣٤٠، وشرح الملوكي لابن يعيش ص / ٢٠٧.

ويرى العلماء أن هذا على خلاف المعهود في أحكام التعويض؛ حيث إن الأصل الالتزام بحرف واحد في التعويض في جميع ما كان على نحو واحد، وذكروا لذلك تعليقات .

يقول سيبويه: " جعلوا العوض السّين لأنّه فعلٌ، فلما كانت السّين تزداد في الفعل زيدت في العوض لأنّها من حروف الزوائد التي تزداد في الفعل، وجعلوا الهاء بمنزلتها لأنّها تلحق الفعل في قولهم: ارمه، وعه، ونحوهما" (١) .
فالعلة أنّها من حروف الزيادة، والتعويض إنّما يكون بحرف من حروف الزيادة، وزيادتها مطردة في الأفعال، والتعويض هنا في أفعال .

ويضيف السّيرافي طلب التّشاكل بين صيغ تلك الأفعال مع صيغها الأخرى إلى ما ذكره العلماء من علل، وفي ذلك يقول: " فإن قيل: لم كان العوض في (أَسْطَاعَ) سيناً، والعوض في (أَهْرَاقَ) هاءاً؟ فإنّ الجواب في ذلك أن يقال: السّين والهاء من الحروف الزوائد والبدل، فإذا عوضوا حرفاً فقد وصلوا إلى ما أرادوا من التّعويض، أي حرف كان؛ لأنّ الغرض التّعويض لا الحرف بعينه، ومع ذلك فمحتمل أن تكون زيادة السّين للعوض في (أَسْطَاعَ) لأن يشاكل سائر اللغات فيها التي السّين مزيدة في بنائها، وزيادة الهاء في (أَهْرَاقَ) ليشاكل (هَرَّاقَ) الذي الهاء فيه مبدلة من الهمزة" (٢) .

(١) الكتاب ٤ / ٢٨٥ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ١ / ١٨٤، وينظر نحو ذلك في النّكت للأعلم ١ / ١٣٢ .

الفصل الثَّاني: الألفاظ التي وقع فيها التَّعْوِيزُ عن نقل الحركة:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أَسْطَاعٌ:

هذا هو أشهر الألفاظ التي يتحدَّثُ عنه العلماء في هذا الموضوع، وقد اختلف العلماء في هذا الفعل وما حدث فيه ومعناه على النَّحو التالي:

القول الأول: قول جمهور العلماء، وهو أنَّ (أَسْطَاعَ) بقطع الهمزة، مضارعه: يُطِيعُ، بضم حرف المضارعة، لغة في (أَطَاعَ يُطِيعُ) بمعنى انقاد، وقد زيدت السِّينُ فيه للتعويض على نحو ما تقدَّم بيانه في المبحث السَّابق.

وقال بهذا جمهور العلماء، وهم أصحاب القول بوقوع التَّعْوِيزُ عن نقل الحركة في المبحث السَّابق، ومنهم سيبويه^(١)، والأخفش، والفارسي، وابن جنِّي^(٢)، وغيرهم من العلماء^(٣)، ونقل هذا القول عن الخليل^(٤)، ووصف بأنَّه مذهب البصريين^(٥).

ووافق المبرِّدُ الجمهورَ في قولهم هذا، لكنه خالفهم بأن قال إنَّ السِّينَ زائدة في (أَفْعَلٌ) لغير التَّعْوِيزِ، وتقدَّم تفصيل الخلاف في ذلك في المبحث السَّابق.

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٢٥، ٤ / ٢٨٥، ٤٨٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٣٤، والتعليقة للفارسي ٥ / ٢١٦، والتكملة للفارسي ص / ٥٦٠، والإغفال للفارسي ١ / ١٠٩، ٢ / ٣٤٠، وسر الصناعة لابن جنِّي ١ / ٢٠٢-٢٠٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣ / ٣١٢، والأصول ٣ / ٢٢٩، ٤٣٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٧٤، ومعاني القراءات ٢ / ١٢٧، وإعراب القراءات وعللها ١ / ٤٢٢، والصَّحاح (طوع) ٣ / ١٠٤٢، و(هرق) ٤ / ١٢٩٠، وشرح التصريف ص / ٢٨١، والنكت ١ / ١٣٢، واللباب ٢ / ٢٧٧، وشرح المفصل ١٠ / ٦، وشرح الملوكي ص / ٢٠٦، والممتع ١ / ٢٢٤، وشرح الشافية ٢ / ٣٨٠، وارتشاف الضرب ١ / ٢١٨، والمساعد ٤ / ٥٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣ / ٣١٢، ومعاني القراءات ٢ / ١٢٧.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١ / ٢١٨.

القول الثاني: يرى بعض العلماء أن (أَسْطَاعَ) أصله: (أَسْتَطَاعَ)، على وزن: (أَسْتَفْعَلَ)، حذفت التاء تخفيفاً حين تعذر الإدغام، ثم فُتحت الهمزة وقطعت شدوذاً، تشبيهاً لـ (أَسْتَفْعَلَ) بـ (أَفْعَلَ)، ومضارعه: يَسْطِيعُ، بفتح حرف المضارعة، وهو من الاستطاعة بمعنى القدرة.

وهذا القول نقله بعض العلماء عن الكوفيين^(١)، ونقله بعضهم عن الفراء دون غيره منهم^(٢)، وبه قال ابن جماعة^(٣).

ولم أعرض لهذا القول في المبحث السابق عند الحديث عن الغرض من زيادة السّين والهاء في ألفاظ هذا البحث؛ وذلك لأن هذا القول خاص بلفظ (أَسْطَاعَ) دون غيره من الألفاظ، حيث يرى أصحابه أن بناء الفعل (أَسْتَفْعَلَ).

ويُردُّ هذا القول بأن يقال: إنَّ كون (أَسْطَاعَ) بمعنى انقاد نص عليه سيبويه وهو إمام النُّحاة، فلا شك في صحته، وذلك في قوله: "وقولهم: (أَسْطَاعَ يَسْطِيعُ) وإنما هو: (أَطَاعَ يَطِيعُ)، زادوا السّين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أَفْعَلَ)"^(٤)، فهو يؤكّد هذا المعنى في (أَسْطَاعَ) بأن جعله مقابل: (أَطَاعَ)، وأتى بحرف المضارعة مضموماً ليؤكد أنه على (أَفْعَلَ) الذي يضم حرف المضارعة معه، وليس (أَسْتَفْعَلَ) الذي يفتح حرف المضارعة في مُضَارِعِهِ.

وقد ثبت هذا المعنى في كلام العرب، في بيت ذكره ابن جنّي لابن الجران، وهو قوله:

(١) ينظر: جامع البيان ١٦ / ٣٥، والتذييل (خ) ١٠ / ٣٧ (أ)، وارتشاف الضرب ١ / ٢١٨، والمساعد ٤ / ٥٥، وحاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي ١ / ٢٢٨.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١ / ٢٠٠، وشرح الكتاب للصفار ٢ / ٣٨٧، ٣٨٦، وشرح المفصل ١٠ / ٦، ١٥٤، وشرح الملوكي ص / ٢٠٨، والممتع ١ / ٢٢٦، وشرح الشافية ٢ / ٣٨٠، وشرح الشافية للجاربردي ١ / ٢٢٨.

(٣) ينظر: حاشيته على شرح الجاربردي للشافية ١ / ٢٢٧-٢٢٨.

(٤) الكتاب ١ / ٢٥.

وَفِيكَ إِذَا لَاقَيْتَنَا عَجْرَفِيَّةً مَرَارًا فَمَا نُسْتِيعُ مَنْ يَتَعَجَّرَفُ (١)

فالفعل: (نُسْتِيعُ) إِنَّمَا هُوَ: (نُسْطِيعُ) مضارع: (أَسْطَاعَ)، الذي أصله: (أَطَاعَ)، أبدلت الطاء تاءً، والمعنى: فلا نُطِيعُ من يتعجرف، ولا يمكن القول بأنه من الاستطاعة؛ لأنه خلاف المعنى الذي يقصده الشاعر، ولأنَّ حرف المضارعة فيه مضموم، وهو لا يضم إلا مع ما كان ماضيه رباعياً، نحو: أَكْرَمَ، وَدَحْرَجَ. وعلى هذا يقال إِنَّ فِي (أَطَاعَ) بمعنى (انقادَ) لغتين، الأولى بزيادة السين والثانية بدونها.

ووقع من بعض العلماء خلط في هذه المسألة سببه عدم التفريق بين المعنيين في: (أَسْطَاعَ) و(اسْتَطَاعَ)، وهو من الخلط الذي أشار إليه العيني في هذه المسألة كما سبق في المقدمة.

وممن وقع منه مثل ذلك السيرافي حين قال: "أما قوله: أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ ومصدره: إِسْطَاعَةَ، فإنَّ فيه أربع لغات: أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ إِسْطَاعَةَ، والألف في هذه مقطوعة في الفعل الماضي منه وفي المصدر، وحرف المضارعة مضموم، واستَطَاعَ يَسْتَطِيعُ اسْتَطَاعَةَ، والألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر، وأوَّل المستقبل مفتوح، واستَطَاعَ يَسْطِيعُ اسْطَاعَةَ، فالألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر، وأوَّل المستقبل مفتوح، واستَاعَ يَسْتِيعُ اسْتَاعَةَ، بوصل الألف فيهما، ومعنى الجميع القدرة على الشَّيء" (٢).

وورد الحديث عن معاني تلك الأفعال على هذا النحو عند غيره من العلماء (٣).

(١) ينظر: الخصائص ١ / ٢٦٠، وسر الصناعة ١ / ٢٠٢، وذكر صاحب (المعجم المفصل ٢ / ٥٦٨) أن البيت في ديوانه، ص / ٥٧، ولم أقف على ذلك الديوان.

(٢) شرح الكتاب ١ / ١٨٢-١٨٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للثعالب ٢ / ٤٧٤، والنكت ١ / ١٣١، وشرح الملوكي ص / ٢٠٨.

والوجه أن يفرق بين تلك اللغات، وذلك بأن يقال إن (أَطَاعَ) فيه لغتان، بزيادة السِّين وبدونها، وقد تبدل الطَّاء تاء مع زيادة السِّين كما ورد في بيت ابن الجران المتقدم^(١)، والمعنى في الجميع انقاد وأطاع، وليس للسِّين أثر في تغيير المعنى.

أمَّا بقية اللغات فهي واردة فيما كان على (اسْتَفْعَلَ)، والمعنى فيها قَدَرَ، فيقال فيها: اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ اسْتَطَاعَةً، واسْطَاعَ يَسْطِيعُ اسْطَاعَةً، واسْتَاعَ يَسْتِيعُ اسْتَاعَةً. فالكلمتان وإن كانتا من أصل واحد فإنَّ اختلاف البناء فرَّقَ بينهما، كما يقال: أخرج، واستخرج، وأقام، واستقام، وأبان واستبان.

وأنكر ابن جماعة القول بأنَّ (أَسْطَاعَ) بمعنى (انقاد وأطاع)، حين قال: "أَعْتَرِضَ بَأَنَّ المعنيين فيهما متباينان فمعنى اسْتَطَاعَ: قَدَرَ، ومعنى أَطَاعَ: انقاد، ولم ينقل أحد من أهل اللغة عن العرب أنَّ اسْتَطَاعَ بمعنى: أَطَاعَ، بل ذكروا أنَّ العرب تقول أَسْطَاعَ واسْتَطَاعَ واسْتَاعَ بقطع الهمزة ووصلها، وكل ذلك بمعنى: قَدَرَ"^(٢).

والخلط واضح بين هذا النَّص، فالعلماء الذين ذكروا معنى الانقياد والطاعة إنما ذكروه في (أَسْطَاعَ) بقطع الهمزة الذي أصله (أَطَاعَ)، وهذا ما ذكره سيبويه وهو الوارد في استعمال العرب كما تقدَّم، أمَّا (اسْتَطَاعَ) بوصل الهمزة وزيادة السين والتاء فلم يذكروا أنَّها على ذلك المعنى، بل هي على معنى القدرة على الشيء.

وللتَّرجيح في كل مامضى أقول: إنَّ كون (أَسْطَاعَ) بمعنى (أَطَاعَ) زيدت فيه السِّين هو الراجح من قولي العلماء، وذلك لثبوت هذا المعنى، ولتساوي أحكام اللفظين في التَّصريفات الأخرى للكلمتين كما تقدَّم، ومن ذلك ضمُّ حرف المضارعة معهما، والخلاف في هذه المسألة له أثر في المعنى كما يظهر، مما سهَّل أمر

(١) وينظر أيضاً: سر صناعة الإعراب / ١ / ١٥٧، ٢٠٢.

(٢) حاشية الجاربردي على ابن جماعة / ١ / ٢٢٧-٢٢٨.

التَّرجيح بين القولين، بخلاف الحديث في نوع السِّين الزائدة بين كونها للتَّعْوِضِ أو كون زيادتها ليست لذلك الغرض كما تقدَّم في المبحث السَّابِق.

المبحث الثاني: أَهْرَاقَ:

يرى العلماء أَنَّ (أَهْرَاقَ) على (أَفْعَلَ) زيدت فيه الهاء، وأصله: (أَرَأَقَ)، والمضارع منه: (يُهْرِيقُ)، ولم أجد اختلافاً بينهم في ذلك^(١).

لكن بناءً على ما تقدَّم من خلاف في مسألة التَّعْوِضِ عن نقل الحركة فإنَّ المبرِّد قياساً على ما تقدَّم ينكر أن تكون الهاء زائدة للتَّعْوِضِ عن نقل الحركة، وهي عنده بين احتمالين، الأوَّل: أن تكون زائدة لغير التَّعْوِضِ كما قال في السِّين من (أَسْطَاعَ)، وهذا بناءً على أنه يرى أن الهاء من حروف الزِّيَادَةِ، وهو الصَّحِيح الثَّابِت عنه^(٢).

أمَّا بناءً على ما اشتهر عنه من أنه يخرج الهاء من حروف الزِّيَادَةِ^(٣)، أو على عدم ذكره لهذه الألفاظ في أثناء حديثه عن زيادة الهاء^(٤)، فإنه لا يبقى إلا الاحتمال الثاني، وهو ما أشار إليه الرُّضِي بقوله: "وللمبرِّد أن يقول: بل هذه الهاء السَّاكِنَةُ التي كانت بدلاً من الهمزة، ولما تغيَّرت صورة الهمزة - واللُّغَةُ^(٥) من باب (أَفْعَلَ) وهذا الباب يلزم أوَّلُه الهمزة - استنكروا خلو أوَّلُه من الهمزة، فأدخلوها ذهولاً عن كون الهاء بدلاً من الهمزة، ثمَّ لما تقرَّر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال ساكن لا غير أسكنوا الهاء، فصار (أَهْرَاقَ)، وتوهَّمات العرب غير عزيزة كما قالوا في (مُصِيبَةٍ): مصائب، بالهمز، وفي (مَسِيلٍ): مُسِلَانٌ"^(٦).

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٨٥، وشرحه للسِّيْرَافِي ١ / ١٨٤، وللصَّفَّار ٢ / ٣٨٦، وشرح الملوكي ص / ٢٠٨، والممتع ١ / ٢٢٤.

(٢) وقد نُبِّه إلى ذلك الشَّيْخُ عَضِيْمَةُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. ينظر: المقتضب ١ / ٦٠، ٣ / ١٦٩.

(٣) ينظر: سر الصناعة ١ / ٦٢، ٢ / ٥٦٣، والشافية ص / ٧٧.

(٤) ينظر: المقتضب ١ / ٦٠.

(٥) هكذا أثبت المحققون في النسخة المطبوعة، والأنسب: (والكلمة).

(٦) شرح الشَّافِيَةِ للرُّضِي ٢ / ٣٨٥.

ومراد الرضي أن المبرّد يرى أن الهمزة أبدلت هاء، ثم زيدت الهمزة بعد إبدال الهاء. ومن تمام القول بيان اللغات في هذه الكلمة، وهي ثلاث لغات كالتالي:

الأولى: أَرَأَقَ، والمضارع: يُرِيقُ، حذفت منه الهمزة، كما هو المشهور في (أَفْعَلَ)، والمصدر: إِرَاقَةٌ، والأمر منه: أَرِقْ، وهذا هو الأصل، وهي الأكثر استعمالاً.

والثانية: هَرَأَقَ، بإبدال الهمزة هاءً، والمضارع: يُهَرِيقُ، بإثبات الهاء وفتحها، ولا تحذف كما حذفت الهمزة؛ لعدم التقاء الهمزتين إذا قيل: أُهَرِيقُ، وهي علة الحذف فيما كان على هذا النحو^(١)، والأمر منه: هَرِقْ، والمصدر: هَرِاقَةٌ.

والثالثة: أَهَرَأَقَ، بزيادة الهاء بعد الهمزة^(٢)، وهي التي سبق تفصيل الحديث عنها، وهي محلُّ النظر في هذا البحث كما يتّضح.

الرابعة: أَهَرَأَقَ، بفتح الهمزة والهاء، وحملها من ذكرها من العلماء على أن الهاء مبدلة من الهمزة، ثم أعيدت الهمزة في أوّل الفعل، ومرادهم أن الفعل أصله: (أَرَأَقَ)، ثم قيل: (هَرَأَقَ)، بإبدال الهمزة هاءً، ثم زيدت همزة قبل الهاء المبدلة، فعادة الهمزة في أوّل الكلمة، فقيل: أَهَرَأَقَ.

الخامسة: لغة ذكرها الجوهري في الصحاح، وهي: أَهَرِقَ، يُهَرِقُ، إهَرَأَقًا، وهذه لغة تميزت بها هذه الكلمة عن نظائرها في هذا البحث، وفيها زيدت الهمزة وأبدلت الفاء التي هي الهمزة هاء وحذفت العين^(٣).

(١) لأن ما كان على (أَفْعَلَ) نحو: أكرم، يقال في مضارعة: يُكْرَم، كراهية لاجتماع الهمزتين إذا كان حرف المضارعة الهمزة عند إسناد الفعل إلى المتكلم، إذا قيل: أكرم، ثم أطردها مع بقية أحرف المضارعة. ينظر: الكتاب ٤ / ٢٧٩، والإغفال ١ / ١٠٩، وعلل النحو لابن الوراق ص / ٥٥٩. والأصل في صياغة المضارع أن يقال: يُهَرِيقُ، كما قيل في: درج: يُدَحْرَجُ، لكن حصل إعلال بالنقل فقيل: يُهَرِيقُ.

(٢) ينظر في تلك اللغات وتفصيل الحديث عنها: الكتاب ٤ / ٢٨٥، والأصول ٢ / ٢٢٨-٢٢٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ١٨٤، والإغفال ١ / ١٠٩، والصحاح (هرق) ٤ / ١٢٩٠، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٣٨٥، وفتاوى السبكي ٢ / ٦٣٤-٦٣٦، وعمدة القاري ٣ / ٩١، ١٣ / ٣٠، وتاج العروس (هرق) ٢٧ / ١٠-١٢.

(٣) ينظر: مادة (هرق) في الصحاح ٤ / ١٢٩٠، ومختار الصحاح ص / ٦٩٤.

المبحث الثالث: أَهْرَاحٌ:

هذه الكلمة الثالثة من الكلمات التي قيل فيها بالتعويض عن نقل الحركة، وهي قولهم: أَهْرَاحٌ، لغة في: أَرَاخٌ، وهي أقلُّ الكلمات وروداً عند العلماء، بل نصُّ السيرافي والرُّضِي وغيرهما من العلماء على أنه لم يأت نظيراً ل(أَسْطَاعَ) غير (أَهْرَاقَ)^(١).
لكن هذا الكلمة ثبت استعمالها بزيادة الهاء، وذكرها بعض العلماء نظيراً ل(أَسْطَاعَ) و(أَهْرَاقَ)، والخلاف فيها يكون على نسق ما تقدّم بيانه في (أَهْرَاقَ)؛ إذا هي نظيرة لها في كون الحرف الزائد الهاء^(٢).

وفي الكلمة ثلاث لغات:

الأولى: أَرَاخٌ، والمضارعُ: يُرِيحُ، حذفت منه الهمزة، كما هو المشهور في (أَفْعَلٌ)، والمصدر: إِرَاخَةٌ، والأمر منه: أَرِحْ، وهذا هو الأصل^(٣).
والثانية: هَرَاخٌ، بإبدال الهمزة هاءً، والمضارعُ: يُهَرِّحُ، على نحو ما تقدّم بيانه في (هَرَاقَ)^(٤)، والأمر منه: هَرِحْ، والمصدر: هِرَاخَةٌ، وهي لغة أثبتتها سيبويه وغيره من العلماء^(٥).

والثالثة: أَهْرَاحٌ، بزيادة الهاء بعد الهمزة، والمضارعُ: يُهَرِّحُ، والأمر: أَهْرِحْ، والمصدر: إِهْرَاخَةٌ، وهذه اللغة هي محلُّ النَّظَرِ في هذا البحث كما يتضح.

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٨٤، وشرح الشافعية للرضي ٢ / ٣٨٤، وتاج العروس (هرق) ٢٧ / ١٥.
(٢) ينظر: شرح الكتاب للصقار ٢ / ٣٨٦، وشرح الملوكي ص / ٢٠٨، والمتع ١ / ٢٢٥، ٢٠٦.
(٣) ينظر: مادة (روح) في اللسان ٥ / ٣٦٢، وتاج العروس ٦ / ٤١٩.
(٤) ورد ضبط المضارع بسكون الهاء في كتاب المحيط في اللغة في قول المؤلف في أثناء حديثه عن وجوه الحاء والهاء: "أَهْمِلْتُ وَجُوهَهَا إِلَّا مَا حَكَاهُ صَاحِبُ التَّكْمِلَةِ، وَهُوَ: هَرَاخٌ الإِبِلُ يُهَرِّحُهَا هِرَاخَةً: إِذَا أَرَاخَهَا إِلَى الْمَرَاخِ، وَالْهَاءُ مَقْلُوبَةٌ عَنِ الهمزة"، (المحيط ٢ / ٢٣١)، والصواب ضبطها بفتح الهاء، لأنها بدل من الهمزة، وليست زائدة كما في (أَهْرَاحٌ).

(٥) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٣٨، ٢٨٥، والأصول ٣ / ٢٧٥، والتكملة ص / ٥٦٥، والمحيط في اللغة ٢ / ٢٣١.

الخاتمة

بعد هذا العرض لمسألة التَّعْوِيز عن نقل الحركة في اللغة العربية، أورد أهم النتائج وذلك كما يلي:

١- يرى جمهور العلماء وفي مقدمتهم سيبويه أن التَّعْوِيز عن نقل الحركة واقع في اللغة العربية، وهو تعويض عن تغيير وقع في الكلمة، وهذا التعويض مغاير لما هو الأكثر في أحكام التعويض في اللغة، حيث اختص ذلك بحذف حرف من حروف الكلمة.

٢- الكلمات التي وقع فيها التعويض عن نقل الحركة ثلاث فقط، هي: أَسْطَاع، وَأَهْرَاقَ، وَأَهْرَاحَ، ولم أقف على غير ذلك.

وإذا وجدت نظائر لها فلا بد أن تكون متفقة معها في أوصافها وأحكامها، بحيث تكون معتلة العين، والتَّعْوِيز فيها إذا صيغت على وزن (أَفْعَل).

٣- وقع التَّعْوِيز بحرفين في اللغة عن نقل الحركة، هما السَّيْنُ والهَاءُ، ولطبيعة الكلمة واستعمالاتها الأخرى أثر في تحديد الحرف الزائد للتعويض في الكلمات.

٤- من خلال ما تم عرضه في هذا البحث يمكن إجمال التَّعْوِيز الصَّرْفِي الذي يُوْدِّي إلى تغيير اللَّفْظ في اللُّغَة العَرَبِيَّة (١) في الصُّور التالية:

أ- التَّعْوِيز عن الحرف المحذوف بحرف، كما في نحو: إِقَامَة، واستقامة، وقولهم في التَّصْغِير: سَفَرِيح، في تصغير نحو: سَفَرَجَل، و: زَنَادِقَة، في جمع زَنْدِيق، وِعْدَة، في المصدر من وَعَدَ.

ب- التَّعْوِيز عن نقل الحركة بحرف، وهو ما وقع في (أَسْطَاع، وَأَهْرَاقَ،

(١) هناك أنواع أخرى من التَّعْوِيز تلحق بعض الكلمات في حال التَّركيب، أو يكون من جهة المعنى، ومثل هذا لا يبحث صرفياً، وينظر في ذلك: الصَّاحِبِي ص ٦١٤، وتوجيه اللمع ص ٤٧٨، والكلبيات ص

وَأَهْرَاحَ) على رأي الجمهور كما تقدّم.

هـ- على قول الجمهور خالفت هذه الألفاظ أحكام التَّعْوِيزِ من عدة جهات،

هي:

أ- أنَّ التَّعْوِيزِ وقع عن نقل الحركة، والمعهود التَّعْوِيزِ عن الحرف المحذوف

فقط.

ب- أنه قد يكون في صيغ بعض تلك الألفاظ تعويضان، وذلك في قولهم في مصدر (أَسْطَاعَ): إِسْطَاعَةً، وفي مصدر (أَهْرَاقَ): إِهْرَاقَةً، فالتَّاءُ في المصدر عوض عن العين المحذوفة، كما في نحو: أَقَامَ إِقَامَةً، وَأَجَادَ إِجَادَةً، والسَّيْنُ عوض عن نقل الحركة.

ومما أوصي به بعد كتابة هذا البحث أن ظاهرة التَّعْوِيزِ تحتاج إلى دراسة تبين أنواعها على جميع المستويات الصَّرْفِيَّةِ والنَّحْوِيَّةِ والدَّلَالِيَّةِ، وتبين الغرض من ذلك التَّعْوِيزِ وأساليبه والفروق بين أحكام كل نوع من تلك الأنواع.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الجهد، وأن يجزل لي الأجر، وصلَّى الله وسلَّم على خاتم المرسلين، والحمد لله ربَّ العالمين.

فائمة المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، ط ١، ١٤١٨هـ.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٨هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مطابع المدني بمصر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٩هـ.
- الإغفال، لأبي علي الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات.
- الانتصار لسبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، دراسة وتحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مخطوط)، لأبي حيان الأندلسي، مصورة لدي من مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، وكنوز أشبيليا.
- التعليق على كتاب سبويه، لأبي علي الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، ط ١، ١٤١٠هـ.
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، من مطبوعات جامعة بغداد، ١٤٠١هـ.

- توجيه اللمع، لابن الحُبَّاز، شرح كتاب اللمع لابن جني، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي دياب، دار السلام، ط ١، ١٤٢٣ هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر الطبري، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ.
- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي، مطبوعة ضمن مجموعة الشافية، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٤ هـ.
- الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري، تأليف: د. سلمان بن سالم السحيمي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جني، دراسة وتحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، ط ٢، ١٤١٣ هـ.
- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيّة، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق الدكتور: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي الفضل، قاسم بن علي بن محمد الصقّار، تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة النبويّة، ط ١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت.

- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط ١، ١٣٩٣هـ.
- الصُّحاح، (تاج اللغة وصحاح العربية)، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى سنة ٣٩٨هـ، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- علل النَّحو، لأبي الحسن محمد الورَّاق، تحقيق الدكتور محمود جاسم الدَّرويش، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- فتاوى السُّبكي، للإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبكي، دار المعرفة - لبنان، بيروت.
- الكتاب، لسبيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، ط ١، ١٤١٦هـ.
- لسان العرب، لابن منظور، طبعة مرتبة وفقاً للترتيب الألفبائي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ط ١، ١٤١٦هـ.
- المحيط في اللغة، لأبي القاسم إسماعيل بن عباد الطالقاني، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- مختار الصحاح، للرزاي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٦هـ.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، دار الفكر، دمشق،

١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري، تحقيق الدكتور: عيد مصطفى درويش، والدكتور: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٤١٢هـ.
- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور: هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، للدكتور: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٤٠٧هـ.